وكل عقد ال يعترف به أي نص قانوني يعتبر عقدا غير مسمى، لم يحظى في الأصل بالدعوى والقوة الالزمة، واعتبر هذا الموقف آن ذاك خطأ تسرب لنا من القانون الروماني، ويمكنه الارتفاع الى عقد مسمى عندما يصبح مفهوما وبلغ حد التلقان، عقود من فئة قانونية legal type à contrat وهي العقود المسماة وعقود من فئة اجتماعية social type à contrat وهي العقود غير المسماة. وقد تظهر العقود غير المسماة نتاج التأثر بالبلدان ال-américaines-anglo ومنه يترف بها المشرع ويوردها ويستوردها. وتحركا تبعا لظاهرة الاستغلال لأطراف التي تعتبر ضعيفة في العقد. وذلك من خالل تقنين نظام خاص بذلك العقد غير المسمى حماية للطرف الضعيف فالعقد غير المسمى يعتبره الفقه le lourd contrat، عندما تكون جميع عناصره غير مألوفة لتلبية أهداف خاصة، فشهدت العقود الخاصة نموا كبيرا شمل جميع المجالات وتنامت ظاهرة التخصص في الجال العقدي وتجلت في خضوع العقود التقليدية كالبي والكراء الى عقود فرعية متنوعة. فكانت مصدر تعقيد لمادة العقود الخاصة حتى أن أحدهم "arbre a poussé et s'est enrichie de branches nouvelles" وهي عقود تستجيب لمتطلبات المستهلك والمجتمع. أهم العقود الخاصة. وخصها المشرع بالكتاب الثاني تحت عنوان "في العقود وما شابها". إ.ع نظرية عامة للعقود الخاصة تنطبق على هذه العقود ذات طبيعة مكملة. ويمكن تقسيم العقود الخاصة الى عقود كبرى مثل البيع والشغل. ويمكن تقسيم العقود الخاصة الى عقود خاصة كبرى مثل البيع والشغل، وقد شهدت هذه العقود الخاصة تطورا كبيرا وخرجت من نطاق تطبيقها الضيق المبني على العالقات العائلية أو الصداقة (نقصد بالصداقة الكفالة إما بشخص أو بعين) لتصبح أداة تعامل تجارية. سواء كانت كبرى أو صغرى، فتطورت العقود الخاصة، في إطار عقد الكراء على سبيل المثال، ظهرت عدة عقود أفرزها المعطى الاقتصادي والسياسي. فظهر "الجار المالي" أو ما يسمى بـ "le leasing" أو "مؤسسة الكراء السائر للبيع" أو نظام الإيواء السياحي المعروف بـ "نظام اقتسام الوقت" والمنظم بقانون 17 جويلية 1997 والمتعلق بالانتفاع بالمؤسسات السياحية.